Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20

بين النص والقاعدة: أصول الاحتجاج النحوي ومصادر الاستدلال في التراث العربي

Between Text and Rule: The Foundations of Grammatical Argumentation and Sources of Evidence in the Arabic Heritage

م.د. سجى راضي المبرقع

Dr.Saja Radhi Abdul Karim Younis

جامعة بغداد، كليّة التربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة، قسم اللغة العربيّة

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61724

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
بسم الله رب الجمال المتفرد بالكمال ذو الإكرام والجلال والحمد له دائما أبدًا مستمرًا سرمدًا والصلاة على رسول الله وعلى الأطايب من آله والخيرة من صحبه ومن والاه وبعد...

للاحتجاج النحوي أهمية بالغة في الدرس النحوي فمنه يمكن التعرف على طريقة العرب بالاستدلال والاستشهاد واستنباط الأحكام النحوية والصيغ الكلامية فضلًا عن التراكيب وقد قسمت البحث على تمهيد ومبحثين هما: مصادر الاحتجاج والاحتجاج العقلي وقسمت مصادر الاحتجاج على أربعة أبواب هي: الاحتجاج بالقرآن وقراءاته والاحتجاج بالحديث النبوي والاحتجاج بالشعر العربي وأخيرا بالنثر العربي ولغات القبائل.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج، الاستدلال، القرآن، الحديث، الشعر، النثر.

Abstract:

Grammatical argumentation is of paramount importance in the study of grammar, as it allows us to understand the Arabs' method of reasoning, citing evidence, and deriving grammatical rules, linguistic forms, and structures. This research is divided into an introduction and two main sections: the sources of argumentation and rational argumentation. The sources of argumentation are further divided into four categories: argumentation based on the Quran and its readings, argumentation based on Prophetic traditions, argumentation based on Arabic poetry, and finally, argumentation based on Arabic prose and tribal languages.

Keywords: argumentation, reasoning, Qur'an, Hadith, poetry, prose.

التمهيد

الاحتجاج لغة: واحْتَجَّ بالشيءِ: "اتَّخَذَهُ حُجَّة؛ قَالَ الأَزهري: إنما سُمِّيَتْ حُجَّة لأَنها تُحَجُّ أَي تقتصد لأَن الْقَصْدَ لَهَا وإِليها"[1] (ابن منظور)

الاحتجاج اصطلاحًا: البراهين التي تؤخذ من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي، أو حكم أو قاعدة ما.

الحديث عن الاحتجاج يستدعي الحديث عن عدة مفاهيم ترتبط ارتباطًا مباشرا بموضوع الاحتجاج وهي:

1. الاستشهاد: ويراد به طلب الشاهد الذي يؤيد حجة ما

2. الشاهد: هو كل ما يستشهد به ويتخذ حجة يبرهن بها على صحة القاعدة وقد اتفق علماء العربية على الاستشهاد بأربعة أنواع من الشواهد هي:

أ. القرآن الكريم

ب. الحديث النبوي الشريف

ج. الشعر العربي

د. النثر العربي

3. المحدّدان الزمانيّ والمكانيّ: إذ اعتمد النحاة على زمن معيّن في الاحتجاج، يمتد من شعراء الجاهلية فصدر الإسلام، وصولًا إلى نهاية العصر الأمويّ وعُدّ الشاعر إبراهيم بن هرمة آخر من يُحتجّ بهم، كما نقل ثعلب عن الأصمعيّ(216هـ) قوله: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج" (السيوطي، 1998)[2] وعلى الرغم من أن سيبويه كان قد احتج بشعر بشار بن برد الذي كان يعد من المحدثين، عدّ احتجاجه بشعره مجاملةً ومحاولةً للتقرب منه لأنّه هجاه[3]

1. لسان العرب 228/2
2. الاقتراح 59/1 .
3. ينظر نفس المصدر .

وأمّا المكان فقد احتجت العرب بكلام عدد من القبائل دون غيرها وكان المعيار في ذلك بُعدها عن مخالطة غير العرب، قد ذكرت لنا كتب اللغويين أسماء تلك القبائل كما جاء في قول الفارابي(339هـ) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): " كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانَة، عمّا في النفس، والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتَّصْريف، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" [4]

ويعقّب السيوطيّ(911هـ) قائلا: "وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط" .... إلخ، فرأيت أنّ تحديد العرب لعنصري الزمان المكان لم يخل من إجحاف فها هم يروون أن قريش أفصح العرب على الرغم من أنها كانت حاضرة، وعلى الرغم من اختلاطها بجميع الأقوام؛ كونها مركزًا تجاريا اقتصاديا عباديا، ثم إنهم استبعدوا الشعراء المحدثين، أو ما اصطلح عليهم بالمولدين، على الرغم من جودة شعرهم، ولم يكن لذلك سبب إلا أنهم كانوا قد عاصروهم والمعاصرة حجاب، حتى أن أبا عمرو بن العلاء سئل عن المولدين فقال: "ما كان من حسن فقد سبقوا إليه وما كان من قبيح فهو من عندهم"[5]

وها هو سيبويه يحتج بشعر بشار قد عدّ من المحدثين وإن كانوا قد عدّوا احتجاجه مجاملة أو تجنبًا لهجائه إلا أنه لم يكن ليحتج به لو لم يكن فصيحًا.

المبحث الأوّل

مصادر الاحتجاج

أولًا- القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم النص الذي حيّر العرب، وسلب ألبابهم، وكان مصدرًا لأغلب علومهم، ولم يسمعوا بأفصح منه، ولا أدق، ولا أبلغ، مما جعله في طليعة مصادر الاحتجاج؛ لأنّه نزل بلسان عربي مبين، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقد ضمن الله له الحفظ من التحريف فقال ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (الحجر:9)

فقد قال الراغب الأصفهاني(502هـ) "ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء ... وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء ... وما عداها ... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة"[6] كان من البديهي أن يكون أول مصدر يحتج به.

وقد "اتفقت آراء علماء النحو واللغة على اختلاف مذاهبهم على أن القران الكريم المعين الذي لا ينضب للشواهد الفصيحة الصحيحة فهو "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[7] إلّا أنّهم لم يفيدوا منه الفائدة المرجوّة في الاستشهاد، إذ اعتمدوا على الشعر ولاسيما الجاهليّ منه، فاضطربت قواعدهم لما في الشعر من عيوب وأسقام وقيود يقيّد بها الشاعر باتباع الوزن والتزام القافية " [8]

وعلى الرغم من كثرة احتجاجهم بالشعر ظلّ القرآن أصلب الحجج وأقواها؛ والسبب في ذلك يعود إلى لغة القرآن؛ لأنه نزل بلغة مشتركة اشترك بها جميع العرب. ولم يقلّ استشهادهم به إلّا لأنهم رأوه فوق مستوى كلامهم، وإنَّ فيه قواعد تخالف أقيستهم، وما وضعوه من قواعد، فما كان منهم إلّا أن أوّلوه وقدّروا له، وكان حريّا بهم ألا يفعلوا، بل كان ينبغي أن تكون قواعدهم على وفق ما جاء به القرآن الكريم، أو أن يجعلوا له نحوًا خاصًا به.

والحديث عن القرآن الكريم والاستشهاد به مفروغ منه، إذ لا اختلاف في الاستشهاد به، فقد جاء في الاقتراح: "أمّا القرآن فكلُّ ما ورد أنّه قُرِيء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادًا، أم شاذا" [9]

---

4 . المزهر 167/1

5 . العمدة في محاسن الشعر وآدابه 90/1

6 . المفردات في غريب القرآن 55/1

7 . معاني القرآن للفراء4/1

8 . المعجم الوسيط دراسة تحليلية 26،27

9 . الاقتراح 39/1

وأمّا القراءات؛ فيقول ابن جني(392ه): "بدأ الاحتجاج للقراءات أوّل العهد به غضًّا يسيرًا، كدأب كلّ ناشئ يقبل النموَّ والتطوّر، فكان قليلًا مفرَّقًا، لا يستوعب قراءة بعينها، ولا عددًا من القراءات، وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى، لمشابهة بينهما، إمّا في مادة اللّفظ المختلَف في قراءته، وإما في بنيته، ثم أخذ يتجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد."[10]

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان كما يقول الزركشي(794ه): "وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَاز وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُور فِي كِتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا "[11]

وممّا يدلّ على أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان هو ما ذهب إليه السيد الخوئيّ: "والدليل على ذلك أنّ كلّ واحد من هؤلاء القرّاء يحتمل فيه الغلط والاشتباه، ولم يرد دليل من العقل، ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقل العقل، وحكم الشرع بالمنع عن اتباع غير العلم"[12]

وقد ذكر في منهج السيرافي أنّه: قد اختلف النحويون في القراءات أيضًا إذ إنّ البصريين لا يعدّونها حجة، ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم، بل كانوا يخطئون القراءة حتى وإن -كانت القراءة متواترة، وكان القارئ من السبعة- إذا خالفت القراءة أقيستهم وقواعدهم، أمّا الكوفيون وابن مالك فيحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ منها ويقيسون عليه ويبنون عليه أحكامهم وقواعدهم)) [13]

ولمّا كانت القراءات القرآنية جاءت على وفق اللهجات العربية المختلفة وكانت القبائل العربية متساوية في درجات صحة القول وسلامته وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، فقد كنا نتوقع من اللغوين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات وألّا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب [14]

شروط قبول القراءة:

لم يكن الباب مفتوحًا على مصراعيه لقبول القراءات على اختلاف أنواعها ومشاربها إذ ثمّة شروط وضعها الأصوليون، والقراء لقبول القراءة وهي:[15]

1. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا
2. موافقة العربية ولو بوجه
3. صحة سندها واتصال روايتها

أمّا اللغويون؛ فقد وضعوا شرطًا واحدًا وهو صحة الرواية عن القارئ العدل، حتى لو كان فردًا وسواء كانت قد رويت القراءة بطرق تواتر أو الآحاد وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة [16]

فإننا نفهم من هذا أن اللغويين ينظرون إلى القراءة نظرتهم الى كلام العرب فإذا كان قائل هذا الكلام موثوق بعربيته أخذ بكلامه كذلك القراءة إن كان القارئ عدلا أخذ بقراءته.

والقراءات المعتبرة على أقوى الروايات هي سبعة وقد أسس نظامها ابن مجاهد الذي أسس إلى جانبها نظامًا للقراءات الشاذة كما يقول المستشرق نولدكة "تبدأ مراجع القراءات الشاذة حقيقة بالرجل الذي أسس نظام القراءات السبع المعروفة المشهورة (ابن مجاهد) وقد ألف إلى جانب كتاب السبعة كتابًا آخر اسمه كتاب الشواذ وقد ضاع"[17]

[10] . المحتسب 8/1
[11] .البرهان 318/1
[12] . البيان 163
[13] . ينظرمنهج السيرافي162
[14] . ينظر البحث اللغوي عند العرب 22الى25
[15] . نفسه 20
[16] . البحث اللغوي عند العرب 21
[17] . القراءات القرآنية تاريخ وتعريف

أمّا المقياس الذي اتبعه ابن مجاهد في اختياره قراءات السبعة؛ فهو:

1.أن يكون القارئ مجمعًا على قراءته من أهل مصره

2.أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائمًا على أساس من توفره على العلم بالقراءة، واللغة توافرًا يدل على أصالة.

ومقياس ابن مجاهد هذا منصب على تقويم القارئ نفسه

وقد قدم ابن خالويه(370هـ) مقياسًا يقوّم فيه القراءة قائلًا: "فرأيت كلّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبًا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[18]

وقد ذكر القسطلاني (923هـ) معاييرًا لقبول القراءة قائلًا: " ثمّ وضع الأئمة لذلك - يعني لقبول القراءة - ميزانًا يرجع إليه، ومعيارًا يعوّل عليه وهو السند والرسم والعربية، فكلّ ما صحّ سنده/ واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة، فعلى هذا الأساس بُني قبول القراءات عن سبعة كانوا، أو سبعة آلاف ومتى فقد شرطٌ من هذه الثلاثة فهو شاذ " [19]

أقسام القراءات

تقسم القراءات على قسمين:

1. المتواترة: تعرف بأنها "كلّ قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها" [20]

2.الصحيحة: تقسم على قسمين

أ- الجامعة للأركان: وتطلق على كلّ " ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم"[21]

وهي على ضربين ضرب تلقته الأئمة بالقبول فاستفاض كما ينقل الجزريّ ولحق بالقراءة المتواترة، وضرب لم تتلقاه الأمة بالقبول فلم يستفض [22]

ب- الشاذة: وتعني كلّ "ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء، وعمر وابن مسعود، وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه"[23]

وقد أجمع " الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق حد القرآن عليه أو شرطه وهو التواتر، صرح بذلك الغزالي وابن الحاجب والقاضي عضد الدين والسخاوي "[24]

وقد اختلف في الأخذ بهذه القراءة - الشاذة - فالتعبد بها على أنها قرآن غير جائز أمّا قراءتها كأي نص عربي أو تعلم اللغة خلالها فهذا مما لا إشكال فيه.

وقد صرح بذلك القسطلاني قائلًا: " إنَّه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحدًا ذلك، بل لما فيه من الأحكام الشرعية عند من يحتجّ به والأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته، وعلى هذا يحمل من قرأ به من المتقدمين، أو على وجه التعليم، والوقوف على ما يروى من علم الخاصة، وكذا يجوز تدوينه في الكتب والتكلم على ما فيه "[25]

لذلك فإن القراءات القرآنية تغني الدرس اللغوي مهما كان مستواها ومهما كانت درجة صحّتها ولا حرج في الأخذ بها لغويًا

[18] الحجة في القراءات السبع 62/1.
[19] لطائف الإشارات 121/1.
[20] منجد المقرئين 18/1.
[21] نفسه .
[22] ينظر المنجد 19- 18.
[23] منجد المقرئين 19/1 .
[24] لطائف الإشارات 132/1
[25] نفسه 133/1.

وقد أختلف اللغويون بالاستشهاد والأخذ بالقراءة:

1. فمنهم من أراد إثبات وجود لفظة أو تقفي معناها أو معرفة نطقها

2. ومنهم من أراد استنباط حكم أو صوغ قاعدة نحوية أو تقنين أسلوب.

فأما الذي أراد إثبات اللفظ ومعرفة معناه ونطقه فلا يهمه كثرة النماذج اللغوية الموافقة للقراءة، أو قلتها ولا إشكال في أن تكون هي القراءة الوحيدة التي وصلت إليه، فهو لا يختلف عن أي نص آخر قد يستشهد به.

أمّا من أراد استنباط الأحكام وصياغتها فليس أمامه إلّا أن يضع القراءة إلى جانب النصوص اللغوية الأخرى والأخذ بالأشيع منها ولا يهممه آنذاك إن كان مقروءًا **به أو لا** [26]

ثانيًا- الحديث النبوي الشريف

يعدّ الحديث الشريف ثاني مصادر التشريع، ولا يعلو على لغته كلام إلا القرآن الكريم؛ لأنّه لم يصدر إلا ممن قال فيه الله تعالى: ﴿ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى﴾[27] ، وهو النبيّ الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والذي لم تعرف العرب أفصح منه وقد قال عن نفسه: ((أنا أفصح العرب بيد إني من قريش))

وقد وقف اللّغويون موقفا غريبًا من الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، فقد رفض أغلبهم الاحتجاج به أو احتجوا بالقليل منه، ومنهم سيبويه فقد ((عني في كتابه بالشواهد لتثبيت الأحكام والإذعان بها، من القرآن الكريم ونثر العرب والشعر، ولم يجنح إلى الاستدلال بالحديث الشريف شأن أسلافه ومعاصريه وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه -صلى الله عليه وسلم- لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعني، إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في القواعد الكلية، ثم صارت سنة جارية بعده في المتقدمين والمتأخرين لم يبتدع خلافها غير ابن خروف وابن مالك ثم الرضي الذي أضاف إلى الحديث في الاستشهاد به كلام أهل البيت رضي الله عنهم، وقد أنكر ابن الضائع وأبو حيان على ابن مالك ذلك)) [28]

وانقسموا على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: هم الذين منعوا الاحتجاج بالحديث مطلقًا وكان ابن الضائع في طليعتهم وتبعه أبو حيان الأندلسي، وقد قَال ابن الضائع في شرح الْجمل: ((تَجْوِيز الرِّوَايَة بِالْمَعْنَى هُوَ السَّبَب عِنْدِي فِي ترك الْأَئِمَّة كسيبويه وَغَيره الاستشهاد على إِثْبَات اللُّغَة بِالْحَدِيثِ واعتمدوا فِي ذَلِك على الْقُرْآن وصريح النَّقْل عَن الْعَرَب وَلَوْلَا تَصْرِيح الْعلمَاء بِجَوَاز النَّقْل بِالْمَعْنَى فِي الحَدِيث لَكَانَ الأولى فِي إِثْبَات فصيح اللُّغَة كَلَام النَّبِي لأَنَّهُ أفْصح الْعَرَب))[29]

أما أبو حيان الأندلسي فقد قال في شرح التسهيل: ((قد أَكثر هَذَا المُصَنّف من الِاسْتِدْلَال بِمَا وَقع فِي الْأَحَادِيث على إِثْبَات الْقَوَاعِد الْكُلية فِي لِسَان الْعَرَب وَمَا رَأَيْت أحدا من الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين سلك هَذِه الطَّرِيقَة غَيره على أَن الواضعين الْأَوَّلين لعلم النَّحْو المستقرئين للْأَحْكَام من لِسَان الْعَرَب كَأبي عَمْرو بن الْعَلَاء وَعِيسَى بن عمر والخليل وسيبويه من أَئِمَّة الْبَصرِيين وَالْكسَائِيّ وَالْفراء وَعلي بن الْمُبَارك الْأَحْمَر وَهِشَام الضَّرِير من أَئِمَّة الكوفيين لم يَفْعَلُوا ذَلِك وتبعهم على ذَلِك المسلك الْمُتَأَخّرُونَ من الْفَرِيقَيْنِ وَغَيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بَغْدَاد وَأهل الأندلس وَقد جرى الْكَلَام فِي ذَلِك مَعَ بعض الْمُتَأَخِّرين الأذكياء فَقَالَ إِنَّمَا ترك الْعلمَاء ذَلِك لعدم وثوقهم أَن ذَلِك لفظ الرَّسُول))[30]

وإذا أنعمنا النظر في قوليهما نجد أن حجة المنع لديهما هي رواية الحديث بالمعنى وأنه لم يحتج به أحد من النحاة المتقدمين.

والحق أن حجتهما مردودة لأن رواية الحديث بالمعنى قد تبدل لفظة مكان أخرى ولكن لا يغير تركيبا نحويا وإن الذين رووا الحديث كانوا ضمن عصر الاحتجاج النحوي.

---

[26] . البحث اللغوي عند العرب 25
[27] . النجم 3،4
[28] .نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 70
[29] . خزانة الأدب 10/1
[30] .نفسه

ثم ان هناك "تعسف كبير في منع الاحتجاج بالقرآن ولا سيما بعدما عرف من أساليب العناية التي أظهرها علما الحديث في تحقيق نصوص كلام النبي الأعظم (ص) ودراسة أحوال رواته" [31]

أمّا الطائفة الثانية؛ فهم ((المجيزون مطلقا، وعلى رأسهم ابن مالك ورضي الدين الاستر آبادي الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت عليهم السلام. وتابعه في ذلك ابن هشام الأنصاريّ، وكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي ابن الطيب المغربي وكان أبرز ما بنى عليه دفاعه ما يأتي:

أ -إنّ القول بأنّ القدماء لم يستدلوا بالحديث النبوي الشريف لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجيزونه.
ب -إنّ القول بأنّ الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بها قول باطل، لأنّ المتواتر مجزوم بأنّه من كلامه.
ت -أمّا القول بأن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى؛ فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدّثين والفقهاء والأصوليين...
ث -وأما القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث فقد كان النبي (صلى الله عليه وآله) يعيد الكلام المرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام ، وقد ورد عنه(صلى الله عليه وآله) أنه كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات . وقد وضع البخاري بابًا أسماه ((باب من أعاد الأحاديث ثلاثا ليفهم منه)).

ج -إن صحيح البخاري اشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا بالمكرر، وكانت التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ الأربعين[32] .

الطائفة الثالثة: طائفة المتوسطين الذين توسطوا بين ابن الضائع وابن مالك وكان على رأسهم الشاطبي الذي أجاز الاستشهاد بالحديث الذي اعتني بنقل لفظه فالأحاديث عنده على نوعين:

1.قسم اعتني بمعناه دون لفظه وهذا لا يجوز الاستشهاد به.

2.قسم عرف الاعتناء بنقل ألفاظه وذلك كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وآله. [33]

ورغم كل الخلاف الذي دار بين اللغوين في مسألة الاحتجاج بالنحو فقد حظي النحو باهتمام كبير من قبل العلماء لما فيه من مسائل تشريعية وتناول عدد من العلماء دراسته نحويًا مثل العكبري في كتابه "إعراب الحديث النبوي "

ولابدّ أن نشير إلى أنّ اللّغوين الأوائل ورغم اعتراضهم على الاحتجاج بالحديث إلّا أنّ كتبهم لا تخلو من الاستشهاد به "فعند سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي مثلا بعض الأحاديث، غير أنّ أكثر من الاستشهاد بالحديث كان هو النحوي الأندلسي ابن خروف وتابعه على ذلك ابن مالك "[34]

أما النحاة المعاصرون؛ فقد دافَعُوا عَن مَوقِفِهِم مِن الاستِشهادِ بِالحَديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ وعدُّوه مادَّة خِصبةً لِلدِّراساتِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ، ومِنْ هؤلاءِ:

1. الشيخ محمد الخضر حسين في كتابِهِ" دراسات في العربية وتاريخها"

2. الأستاذ سعيد الأفغاني في" أصول النحو"

3. د. مهدي المخزومي في كتابه" مدرسة الكوفة "

ورَأى المخزومي في كتابه أنَّ النُّحاةَ الَّذينَ لم يحتَجُّوا بالحديثِ الشريفِ ضَيَّعُوا قِسماً كبيراً مِن مصادرِ لُغةِ العربِ.

4. طه الراوي في كتاب (نظرات في اللغة والنحو)، وقد ناقش آراءَ المانعينَ من الاحتِجاجِ بالحديثِ الشريفِ، وفنَّدَ حُجَجَهُم.

5. أحمد كحيل في رسالته" النحو في الأندلس"، حيث تحدَّثَ عن اهتمامِ الأندلسيينَ أيضاً بالحديثِ الشريفِ والاستشهادِ بِهِ. [35]

أمّا مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ فقد لخّص الأحاديث التي يصحّ الاستشهاد بها وأصدر قرارًا بهذا

31 المعجم الوسيط دراسة تحليلية 28.
32 موقف النحاة من الاستشهاد ب(الحديث النبوي الشريف) د.حيدر غضبان محسن الجبوري كلية الآداب جامعة بابل.
33 ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 143.
34 فصول في فقه العربية.
35 الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو / د.سعد الدين إبراهيم مصطفى.

الشأن: [36]

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح في السنة النبوية فما قبلها

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

هـ-الأحاديث المروية لبيان أنّه -صلى الله عليه وآله وسلّم – يخاطب كل قوم بلغتهم

و- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل:

القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوه، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعدد وألفاظها واحدة.

ثالثًا-الشعر العربي

قد اعتمد النحاة في أغلب شواهدهم على الشعر وكان له القدح المعلى والنصيب الأوفى دون غيره من مصادر الاحتجاج حتى أنه ليخطر في ذهن السامع أن الشاهد هو البيت من الشعر وهذا في جميع علوم العربية إلا أن النحو أخذ الحيز الأكبر إذ إنَّ الشاهد الشعري احتل مكانة كبيرة في المؤلفات المتقدمة للغة عموما وللنحو بشكل خاص كيف لا وهو ديوان العرب والأقرب إلى نفوسهم وأكثر ما يأنسون ويستأنسون به وهو بضاعتهم الأثمن وكنزهم الأغلى.

وقد أشار العسكري إلى أهمية الشعر فقال: "ومن أفضل فضائل الشّعر أنّ ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها، وفحلها وغريبها من الشعر؛ ومن لم يكن راوية لأشعار العرب تبيّن النقص في صناعته، ومن ذلك أيضا أنّ الشواهد تنزع من الشّعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلّى الله عليه وسلّم شاهد.

وكذلك لا نعرف أنساب العرب وتواريخها وأيّامها ووقائعها إلّا من جملة أشعارها؛ فالشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها؛ فإذا كان ذلك كذلك فحاجة الكاتب والخطيب وكلّ متأدّب بلغة العرب أو ناظر فى علومها إليه ماسّة وفاقته إلى روايته شديدة))[37]

والشعر أعلقُ بالأذهان، وعلى الرغم من أنّ النثر أكثر، وأوفر لم يصل إلينا منه إلّا النّزر اليسير والأمر مع الشعر ليس كذلك، فالعرب عندما أرادت أن تحفظ أيّامها، وتترنم بأمجادها، وتفخر بمفاخرها، لجأت إلى الشعر فأضحى من أهم مصادر تراثها، وقد أشار ابن رشيق إلى ذلك بقوله: ((وقد اجتمع الناس على أنّ المنثور في كلامهم أكثر، وأقلّ جيداً محفوظاً، وأنّ الشعر أقلّ، وأكثر جيداً محفوظًا؛ لأنّ في أدناه من زينة الوزن والقافية ما يقارب به جيد المنثور.

وكان الكلام كله منثوراً فاحتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها، وطيّب أعراقها، وذكر أيّامها الصالحة، وأوطانها النازحة، وفرسانها الأمجاد، وسمحائها الأجواد؛ لتهز أنفسها إلى الكرم، وتدل أبناءها على حسن الشيم فتوهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام، فلمّا تمّ لهم وزنه سمّوه شعراً؛ لأنّهم شعروا به، أي: فطنوا.

وقيل: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره.

---

[36] الشاهد وأصول النحو 69.

[37] الصناعتين 138/1

ولعل بعض الكتاب المنتصرين للنثر، الطاعنين على الشعر، يحتج بأنّ القرآن كلام الله تعالى منثور، وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم غير شاعر؛ لقول الله تعالى: ﴿وما علّمناه الشعر، وما ينبغي له﴾ (يس-69)، ويرى أنّه قد أبلغ في الحجة، وبلغ في الحاجة، والذي عليه في ذلك أكثر مما له؛ لأنّ الله تعالى إنّما بعث رسوله أميًا غير شاعر إلى قوم يعلمون منه حقيقة ذلك، حين استوت الفصاحة، واشتهرت البلاغة آية للنبوة، وحجة على الخلق، وإعجازاً للمتعاطين، وجعله منثوراً ليكون أظهر برهاناً لفضله على الشعر الذي من عادة صاحبه أن يكون قادراً على ما يحبه من الكلام، وتحدى جميع الناس من شاعر وغيره بعمل مثله فأعجزهم ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾(الإسراء88)، فكما أنّ القرآن أعجز الشعراء وليس بشعر، كذلك أعجز الخطباء وليس بخطبة، والمترسلين وليس بترسل، وإعجازه الشعراء أشد برهاناً، ألا ترى كيف نسبوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الشعر لما غلبوا وتبين عجزهم؟ فقالوا: هو شاعر، لما في قلوبهم من هيبة الشعر وفخامته "[38]

تكمن أهمية الشعر والاستشهاد به، في أنه "يمثل ركناً أساسياً من أركان السماع وتنبع اهمية السماع من كونه الأصل الأول من أصول النحو الثلاثة، السماع، والقياس، والإجماع، فيحتج به لإثبات قاعدة نحوية أو صحة استعمال لفظة او تركيب "[39]

وقد احتج اللغويون بشعراء دون شعراء اعتمادًا على المحدد الزمني وقسموهم على أربع طبقات:

1. طبقة الجاهليين: كزهير وطرفة وعمر بن كلثوم

2.طبقة المخضرمين: ويراد بهم فريق من الشعراء الذين عاصروا الجاهلية وصدر الإسلام كحسان بن ثابت وكعب بن زهير.

3. طبقة الإسلاميين: كجرير والأخطل والفرزدق.

4. طبقة المولدين: وهم شعراء ما بعد العصر الأموي والذين يبدؤون في العصر العباسي كبشار بن برد وابو نواس والمتنبي وأبي تمام.

وترتب على هذا الشرط الزماني، "أن أجمع النُحاةُ على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية أما الطبقة الثالثة فوقع فيها خلاف، فعلى الأرجح صحة الاستشهاد بشعرها، غير أن بعض النحاة واللغويين أمثال أبي عمر و بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين، والصحيح في الطبقة الرابعة أنّه لا يستشهد بشعرها مطلقاً، وذلك بالإجماع"[40]

قال السيوطي مؤيداً ذلك:" أجمعوا على أنَّه لا يحتج بكلامِ المولدين والمحدثين في اللغةِ والعربيةِ، وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنّه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس"[41]
فقد قال الزمخشري عن أبي تمام: " وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه" [42]

ونرى أن بعض النحاة امتنع عن الاحتجاج بشعر شعراء الطبقة الرابعة، ليس لأنّه من المولدين أو المحدثين، وإنّما لأسباب أخرى كعدم التزام الشاعر الأخلاقي أو الديني ولا دخل بموضوع عصر الاحتجاج وفساد الألسنة في ذلك ومنه قول أبي عمر الشيباني في شعر أبي نواس: " لَوْلَا أَنَّ أَبَا نُوَاسٍ أفسد شعره بما وضع فيه من الأقذار لاحتججنا به " [43]، واحتج الكوفيون بجميع الطبقات دون استثناء [44]

وثمة شروط اشترطها النحاة للاحتجاج بالشعر غير الشروط الزمانية التي سبق ذكرها وهي:

1. أن يكون قائل البيت الشعري معروفًا: فلا يجوز الاحتجاج بأبيات لشاعر مجهول وذلك احتمال أن أن يكون الشاهد مصنوعًا أو لمن لا يوثق بعربيته وعند قراءتنا لكتب النحو نجد عبارة لا يحتج به لأن قائله مجهول.

[38] العمدة في محاسن الشعر وآدابه 21/1.
[39] الشاهد الشعري النحوي عند الفراء 7.
[40] الشذوذ في الشاهد الشعري 43.
[41] الاقتراح1/ 58.
[42] الكشاف 86/1.
[43] البداية والنهاية لابن كثير 228/10.
[44] ينظر الشاهد وأصول النحو 109.

وصرّح بذلك الزجاج رادًّا على من أجاز كلمة يحيّ بياء مشددة واحدة وقال: " فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا يُحْيي بياءيْنِ ظاهرَتَيْنِ وأجاز بعضهم يُحيّ بياءَ واحدة مشددة مُدْغَمة، وذكر أنّ بعضهم أنشد:

وكأنها بين النساءِ سبيكة. . . تمشي بسدة بَيْتِهَا فَتَعي

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر، ومن أي القبائل هو وهل هو مِمَن يُؤخذ بشعره أم لا مَا كان يضره ذلك. وليس ينبغي أن يُحْمل كتاب الله على " أنشدني بعضُهُمْ "[45]

ولكن هذا لا يعني عدم استشهاد النحاة بشواهد مجهولة القائل كما أشارت خديجة الحديثي بقولها: " فإن كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقة مأمونًا اعتبرت شواهده حجة وإن كانت مما لا يعرف قائلها لذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقًا بها مع أنَّ بعضها مجهول القائل " [46]

2.لا يؤخذ بالقول الشاذ: "الشاذ ونحوه يطرح طرحا ولا يهتم بتأويله"[47]

وإننا نرى أنَّ عددًا من النحويين قد أوردوا أبياتًا شاذّة في طرح قاعدة ما ذاكرين القاعدة وما شذ عنها في كلام العرب من شعر كما جاء في شرح ابن عقيل:

((الضمير البارز ينقسم: إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو: الذي لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذا في الشعر كقوله:

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... عليّ فما لي عوض إلاه ناصر "[48]

3. ألا يكون في البيت روايتان متعارضتان: و "كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال ان يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا" [49]

ولحبِّ العرب للشعر وتعلّقهم به، واستساغتهم لحفظه، واستئناسهم به، نرى أنّهم وإن جعلوه في المرتبة الثالثة في الاحتجاج و-ذلك لأنهم قدموا عليه القرآن والحديث- إلّا أنهم قدموه على غيره بكثرة الاستشهاد به .

وقد تبين "بأنهم لم يقسموا الشعر على أساس القبائل بل ارتضوا كلّ ما نُظم من شعرٍ في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية "[50]

وغلوهم هذا بالاحتجاج بالشعر جعلهم ينسون أو يغفلون عن أن الشعر موقف اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تُحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله كما يقول ابن جني، وأنَّ الشاعر يحقُّ له ما لا يحقُّ لغيره ثم إنهم استشهدوا بقول الصبية والمجانين ووقول أم تداعب صبيًا لها وما كان له معنًا ومالم يكن له معنى لا لشيء سوى أنّه شعر.

رابعًا-النثر العربي واللهجات

النثر: الكلام غير الموزون ولا المقفى ويراد به كلام فصحاء وبلغاء العرب إذ لا يستشهد إلا بكلام من عرف بفصاحته وعلى كثرة النثر إلا أن الاستشهاد به كان قليلا وذلك لأسباب:

- إنَّ النثر لم يودع فيه العربي الفصيح غالبا لغته الراقية الرفيعة التي يرى فيها النحوي مادةً غنيةً بالأحكام اللغوية

- إنَّ النثر لما كان منه لغة الحديث اليومي المتداول بعفوية دون سابق إعداد فهو عرضة لنقص التراكيب اللفظية والاقتطاع منها، والاكتفاء عن العبارات بالإشارات والإيماءات، وكلّما من شأنه أن يحقِّقَ التواصل فحسب.

[45] .معاني القرآن وإعرابه للزجاج 418/2
[46] . الشاهد وأصول النحو 108
[47] . الاقتراح 62/1
[48] .شرح ابن عقيل 89/1
[49] . الاقتراح 63/1
[50] . أصول ف فقه العربية 103

-إنَّ النصوص النثرية لحقها بعض التحريف والتبديل كما ذكر المؤرخون، وأن المدونات منها كانت قليلة، ولم يحفظ منها، ولم يرو إلا النَّزر اليسير، بخلاف الشعر الذي حفظَ منه الكثير وإن كان ضاع أكثره كما ذكر الأولون، مقارنة بالنثر، وتُنوقلَت مروياته شرقا وغربا.

والنثر على قسمين: [51]

1. ما يعرف بالرسائل والكتب والخطب والوصايا والنوادر والأمثال والحكم.

2. ما نقل عن الأعراب فيما يتحدثون به بشكل يومي ولكنه لم يلق الشيوع كالنوع الأوّل.

وقد حدد النحاة النثر بمحددين زماني ومكاني بخلاف الشعر الذي لم يحددوه إلا بالمحدد الزمني لأنهم لم يقسموا الشعر على أساس القبائل بل ارتضوا كل ما نظم من الشعر، سواء كتن من أهل الحضر أو المدر في جميع أنحا الجزيرة لكنهم حين تعرضوا للنثر سلكوا مسلكًا مغايرًا لذلك ويقسمونه على فصيح وغير فصيح ويستشهدون بكلام قبائل دون أخرى وقد نقلنا في التمهيد ما يوضح ذلك من قول الفارابي. [52]

وقد جاء في تاريخ ابن خلدون: ((الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن في معناهم

وذلك لما اختصّوا به من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن حملتهم عليها الضّرورة الّتي عيّنت لهم تلك القسمة وهي لمّا كان معاشهم من القيام على الإبل ونتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التّوحّش في القفر لرعيها من شجره ونتاجها في رماله كما تقدّم والقفر مكان الشّظف والسّغب فصار لهم إلفا وعادة وربيت فيه أجيالهم حتّى تمكّنت خلقا وجبلّة فلا ينزع إليهم أحد من الأمم أن يساهمهم في حالهم ولا يأنس بهم أحد من الأجيال بل لو وجد واحد منهم السّبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه فيؤمن عليهم لأجل ذلك من اختلاط أنسابهم وفسادها ولا تزال بينهم محفوظة صريحة واعتبر ذلك في مضر من قريش وكنانة وثقيف وبني أسد وهذيل ومن جاورهم من خزاعة لمّا كانوا أهل شظف ومواطن غير ذات زرع ولا ضرع وبعدوا من أرياف الشّام والعراق ومعادن الأدم والحبوب كيف كانت أنسابهم صريحة محفوظة لم يدخلها اختلاط ولا عرف فيها شوب. وأمّا العرب الّذين كانوا بالتّلول وفي معادن الخصب للمراعي والعيش من حمير وكهلان مثل لخم وجذام وغسّان وطيّ وقضاعة وإياد فاختلطت أنسابهم وتداخلت شعوبهم ففي كلّ واحد من بيوتهم من الخلاف عند النّاس ما تعرف وإنّما جاءهم ذلك من قبل العجم ومخالطتهم وهم لا يعتبرون المحافظة على النّسب في بيوتهم وشعوبهم وإنّما هذا للعرب فقط.)) [53]

واتفق اللّغويون على أنَّ قريشًا أفصح العرب لغةً كما جاء ف كتاب ابن فارس ((أجمَعَ علماؤنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم، والعلماءُ بلُغاتهم وأيامهم ومَحالّهم أن قُرَيشاً أفصحُ العرب ألْسنةً وأصْفاهم لغةً.))[54]

واستشهادهم بعدد من القبائل دون غيرها كما يرى رمضان عبد التواب مبني على أساسين اثنين: [55]

1. كلما قربت القبيلة من بيئة قريش كانت أقرب للفصاحة وإلى الأخذ بكلامها.

2. على قدر توغل القبيلة في البداوة تكون فصاحتها.

والناظر إلى الأساسين اللذي وضعهما عبد التواب يجدهما متناقضين فقريش أكثر القبائل اختلاطًا مع سائر القبائل العربية وغير العربية وذلك؛ بسبب مركزها التجاري الاقتصادي والديني ؛ لأن سدانة البيت كانت قد أسندت إليها وعلى الأساس الثاني الذي وضعه عبد التواب فإن قريش أبعد الناس عن الفصاحة لأنها بعيدة كل البعد عن البداوة بل هي متوغلة في الحضارة . وقد أشار مهدي المخزومي إلى ذلك بقوله: ((لو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب؛ لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة، ولا قائل بهذا))[56]

وأما المحدد الزماني فقد أجمع اللغويون على حجية ما قيل قبل آخر القرن الثاني الهجري من أهل الحضر والأمصار وأما أهل البدو فامتدت مدة الاحتجاج بكلامهم إلى القرن الرابع الهجري والعلة في ذلك هو عدم اختلاطهم بغير العرب ومحافظتهم على السليقة اللغوية التي جبلوا عليها وفي

51 . ينظر البحث اللغوي عند العرب 50/1
52 .ينظر أصول في فقه العربية 103
53 . تاريخ ابن خلدون 162/1
54 . الصاحبي 28/1
55 . فصول في فقه العربية 105
56 . مدرسة الكوفة 64

ذلك يقول ابن جني: ((علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل, ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم, لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه.)) [57]

ولا يمكن أن نجعل مستوى الخطب والحكم والرسائل وغيرها بمستوى ما يقوله الأعراب في حياتهم اليومية وولا يجوز ربط الفصاحة بالبداوة وذلك لسبب يسر ألا وهو اختلاف احتياجات البدوي عن الحضري ولذلك ارتأى أحمد مختار عمر أن يكون للغة أهل الحضر تقنين يقعد لكلامهم غير ذلك الذي تصاغ منه قواعد البدو فقال: ((ليس من المعقول أن تغني إحدى اللغتين عن الأخرى، وليس من الحق أن نعد لغة البدوي أرقى من لغة الحضري برغم أنها لا تفي باحتياجاته)) [58] لأن اللغة هي بنت الحاجة والاستعمال كما يرى، والحق كما يقول.

وكان رأي ابن جني أقرب للواقع لأنه رأى بأن الأخذ يعتمد على سليقة القائل بغض النظر عن بداوته أو حضريته فمن دري بفصاحته وبقاء سليقته أخذ عنه ومن فسدت سليقته ترك قوله حضريًا كان أو بدويا.

المبحث الثاني

الاحتجاج العقلي

وهو ما يستدل به عقلا واستنباطًا لا نقلا وسماعًا على إثبات صحة حكم أو رأي وتأييده أو ترجيحه.

وقد قسم سيف الدين الآمدي الأدلة على نوعين هما: [59]

1.ما لا يدل لذاته وهي الأدلة السمعية وقد تناولنا بحثها.

2. ما يدل لذاته وهي الأدلة العقلية: فهي ما رجع إلى العقل ورأيه، وكان مؤسسا ومبنيا عليه.

أمّا الآيجي فقد قسمها على ثلاث:

1.دليل عقلي محض لا يتوقف على السمع.

2. نقلي محض وهو لا يثبت بالعقل.

3. مركب منهما.

وثمة نوعان من الاستدلال [60] :

1. الاستدلال بالقياس النحوي: وهو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه فأخذ حكمه كأن يقال: قيس اسم الفاعل الوصف على الفعل المضارع لما بينهما من شبه فأخذت حكمه العمل، وقيست الصفة المشبهة على اسم الفاعل الوصف لما بينهما من شبه في العمل كذلك

2. الاستدلال بالقياس المنطقي : وقد نحا فيه النحويون نحو المناطقة في الانطلاق من مقدمات معلومة وصولا إلى نتائج مجهولة ومنه ما ذكره ابن الأنباري في باب ما الكلم : ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد

---

57 الخصائص 7/2.
58 . البحث اللغوي عند العرب 55/1
59
60 . الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي 200

المبرّد: الاسم ما دلَّ على مسمّى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التّحديد، فلمّا سَمَا الاسم على مُسمّاه وعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتقٌّ من السُّمُوّ، لا من الوَسْمِ.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثَةَ أقسام2، التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاثُ مراتب؛ فمنها ما يُخْبَر به ويُخْبَر عنه وهو الاسم نحو" اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا" وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالاسم وعنه، ومنها ما يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وهو الفعل، نحو "ذهب زيد، وانطلق عمرو" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت "ذهب ضرب، وانطلق كتب" لم يكن كلامًا؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو "من، ولن، وبل" وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف: أي عَلَا، فدلَّ على أنه من السُّمُوّ والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ1 - بكسر الفاء سكون العين- فحذف اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه إِفْعٌ؛ لحذف اللام منه.)) [61]

ومن أمثلته قول البصريين: ((الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدلَّ على أن المصدر أصل للفعل.

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها، خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل)) [62]

ومنه ما أورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ((إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع.

وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه. وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط.

وبقوله في ذلك أقول وآخذ.))[63]

1. الخاتمة

وبعد الغور في غمار الاحتجاج نتوصل إلى:

1. أن العرب احتجوا مرة بالدليل المنقول وكان عليه أغلب احتجاجهم واحتجوا مرة أخرى بالمعقول وهو الدليل العقلي الذي لا يراد به الرواية والسماع والمأثور

2. كان احتجاج النحاة بالقرآن قليلا وما احتجوا به منه أخضعوه لقواعدهم وأقيستهم وكان الأحرى بهم أن يجعلوا له نحوًا خاصًا.

3.رغم أنهم رتبوا مصادر الاحتجاج من القرآن فالحديث فكلام العرب من شعر ونثر وكان في طليعتها القرآن إلا أن استشهادهم بالشعر كان له القدح المعلى مع ما به من قيود وضرورات

[61] . الانصاف في مسائل الخلاف 8/1
[62] . نفسه1/ 190 ، 191
[63] . شرح الكافية الشافية 1/110

3. رفض النحاة الاحتجاج بالحديث رغم أنهم احتجوا بكلام أراذل القوم والسفلة والمجانين منهم وكانت حجتهم واهية في رده.

4. رفض النحاة الاستشهاد بمجهول القائل إلا أن كتب النحو لا تخلو من الاستشهاد به بل إن ما يرد فيها ليس بقليل.

5. المحددان الزماني والمكاني خرما اللغة من مادة وفيرة كانت من الممكن أن تغنيها

6.تعامل النحاة مع اللغة لم يكن على أساس وجودها في بيئة الاستعمال وما تقتضيه حاجة المتكلم فقد آثروا لغة البدو على الحضر رغم كثرة احتياجاته وما يستلزمه من كثرة للألفاظ والتراكيب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

السيوطي جلال الدين (2006)، الاقتراح في أصول النحو، دار صادر، بيروت

الأنباري أبو البركات(2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت.

الزركشي أبو عبد الله (1975م)، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

السيد الخوئي أبو القاسم (2013م)، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الخوئي.

ابن منظور محمد(1996م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت

السيوطي جلال الدين(1989م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت.

القيرواني ابن رشيق(1981م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، دار الجيل.

الأصفهاني الراغب(1412هـ)، المفردات في غريب القرآن، دار القلم، الدار الشاميّة، دمشق.

الفراء أبو زكريا، معاني القرآن للفراء دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

البلداوي حسن(2003م)، *المعجم الوسيط دراسة تحليلية*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد)، مستودع الجامعة الرقمي.

أبن جني أبو الفتح(1999م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة.

البكاء محمّد (2017)، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، دار دجلة.

عمر أحمد(2003م)، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب

الفضليّ عبد الهادي(2001م)، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار الفكر.

ابن خالويه الحسين بن أحمد(1401هـ)، الحجة في القراءات السبع، دار الشروق، بيروت.

القشيري عبد الكريم، لطائف الإشارات، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر

ابن الجوزي شمس الدين(1999م)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلميّة.

الطنطاوي محمّد(2005م)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ.

. البغدادي عبد القادر(1997م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجبوري حيدر غضبان، موقف النحاة من الاستشهاد بـ(الحديث النبوي الشريف) كلية الآداب جامعة بابل

الحديثي خديجة(1974م)، *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، مطبوعات جامعة الكويت.

عبد التواب رمضان(1999م)، *فصول في فقه العربية*، مكتبة الخانجي، القاهرة.

مصطفى سعد الدين (2015)، *الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو*، شبكة الألوكة /https://www.alukah.net/literature_language/0/87394

العسكريّ أبو هلال، الصناعتين الكتابة والشعر، المكتبة العصريّة، بيروت.

الحربيّ عبد الهادي (2005)، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل).

الحربي نورة (د.ت)، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجًا

الزمخشريّ أبو القاسم (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربيّ، بيروت

ابن كثير عماد الدين (1997م)، *البداية والنهاية*، هجر للطباعة والنشر، الجيزة

الزجاج إبراهيم (1988م)، *معاني القرآن وإعرابه للزجاج*، عالم الكتب بيروت

ابن عقيل عبد الله (1980م)، *شرح ابن عقيل*، دار التراث، القاهرة.

ابن خلدون عبد الرحمن(1988م)، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت.

ابن فارس أحمد(1997م)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون.

المخزومي مهدي (1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

ابن جني عثمان، الخصائص، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

كلاتمة خديجة(2018م)، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي، حوليات المخبر، الجزائر

الأنباريّ أبو البركات(2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيي، المكتبة العصريّة

ابن مالك جمال الدين(1402هـ)، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة.